مؤقت

مجلس الأمن
السنة السابعة والخمسون

الجلسة **٤٤٦٢ الاستئناف ١**
الأربعاء، ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد غايان	(موريشيوس)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
	أيرلندا	السيدة أودونل
	بلغاريا	السيد تافروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبه
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	غينيا	السيد بوبكر ديالو
	فرنسا	السيد لفيت
	الكاميرون	السيد بلينغا - إبوتو
	كولومبيا	السيد فرنكو
	المكسيك	السيد أغويلار زينسر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إلدون
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ويليامسون

جدول الأعمال

الحالة في تيمور الشرقية

تقرير الأمين العام عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية (S/2002/80 و Corr.1)

02-23647 (A)
0223647

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل اسبانيا، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أرياس (اسبانيا) (تكلم بالاسبانية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة للاتحاد الأوروبي - استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفانيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، فضلا عن أيسلندا وليختنشتاين البلدان العضوان في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، تلعن تأييدها لهذا البيان.

إنه لمن دواعي سروري حقا، أن أحيي مرة أخرى الممثل الخاص للأمين العام، السيد سيرجيو فييرا دي ميلو. ونجدد الإعراب عن عميق امتناننا له ولسائر أفراد إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية على الطريقة الممتازة التي ينفذون بها الولاية التي أناطهم بها مجلس الأمن.

كما يسرنا أيما سرور أن نحيي الوزير الأقدم للشؤون الخارجية والتعاون، السيد خوسيه راموس هورتا. ونتوجه بالشكر والثناء أيضا إلى شعب تيمور الشرقية الذي لولا دعمه لكان من المستحيل تحقيق التقدم الاستثنائي الذي أمكن إحرازه على مدى السنة الماضية. إن عام ٢٠٠٢ سيوافق ميلاد بلد جديد سيصبح عضوا في الأمم المتحدة. وسيكون ٢٠ أيار/مايو يوم استقلال تيمور الشرقية، وتاريخيا ستتذكره المنظمة بكل فخر وارتياح. ومع ذلك، نريد أن نؤكد على أنه لن يكون آخر يوم لارتباط الأمم المتحدة بتيمور الشرقية. فثمة حاجة إلى ضمان أمن البلد ونجاعة واستقرار الحكومة المقبلة وهي تتسلم تدريجيا مسؤوليات إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. والاتحاد الأوروبي يؤيد بقوة توصية الأمين العام بتمديد ولاية الإدارة الانتقالية حتى ٢٠ أيار/مايو. كما نرحب بالاقتراحات المتعلقة بتقليص وجود الأمم المتحدة على مراحل، وإنشاء بعثة خلف تعمل هناك فترة تقدر بعامين بعد الاستقلال.

وقد سبق للاتحاد الأوروبي أن أقر توصية الأمين العام بأن تكون البعثة متكاملة تعتمد على جميع خدمات الأمم المتحدة. ونحن نرحب بحقيقة أن آخر تقرير للأمين العام (S/2002/80) جاء متسقا مع الاقتراحات التي ذكرها في تقريره (S/2001/983) الصادر في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. ونحن نتطلع إلى اقتراحات محددة أخرى تأتي في السياق المناسب.

منذ صدور التقرير السابق للأمين العام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، ما فتئت وتيرة التقدم نحو الاستقلال آخذة في التسارع. فقد تحسنت البيئة الأمنية. وتجري مناقشة مكثفة في الجمعية التأسيسية حول مشروع الدستور بمساعدة أطراف مختلفة منها الاتحاد الأوروبي. وستجري الانتخابات الرئاسية في ١٤ نيسان/أبريل.

ونهنئ إدارة الأمم المتحدة الانتقالية وشعب تيمور الشرقية على تزايد عدد المسؤوليات التي تتحملها المؤسسات المحلية في مجالات مثل الإدارة العامة والأمن والشؤون الاجتماعية والاقتصادية.

ونسلم بالدور الحيوي الذي تؤديه الحكومة الإندونيسية تحت قيادة الرئيسة ميغاواتي سوكارنوبوتري. والعلاقات مع إندونيسيا تتحسن بشكل تدريجي، رغم وجود مسائل مهمة ما زالت معلقة مثل التعاون في إجراء التحقيقات في الجرائم الخطيرة وانتهاكات حقوق الإنسان، ودفع المعاشات، وترسيم الحدود المشتركة.

وعلى الرغم من كل هذه الإنجازات، فلا يزال تحقيق الانتقال الناجح يواجه تحديات كبرى. وحوادث العنف السياسي المتعددة التي تم الإبلاغ عنها ينبغي أن تذكرنا بضرورة وجود قنوات ملائمة للإعراب عن المعارضة السياسية واختلاف الآراء. وسيكون الاندماج الكامل والسلمي لمختلف التيارات السياسية من خلال الأحزاب السياسية مسألة حيوية لتأمين الانتقال الناجح إلى الديمقراطية.

في الانتخابات التي جرت في آب/أغسطس، أظهر شعب تيمور الشرقية نضجه السياسي. وانتخابات ١٤ نيسان/أبريل المقبلة، يجب أن تجرى بنفس الطريقة السلمية والشفافة.

وعلى الرغم من التهديد المتواصل الذي يشكله وجود الميليشيات على طول الحدود مع إندونيسيا، نلاحظ أن الأمين العام يرى من المجدي وضع خطط تسمح بتولي مؤسسات تيمور الشرقية تدريجيا المسؤوليات الأمنية.

إننا نؤيد اقتراح الأمين العام بتخفيض وحدات الشرطة العسكرية والمدنية في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية إلى حين استقلالها. ونحيط علما بملاحظاته بأن الوضع الأمني وتوفير التدريب الكافي والعتاد لقوات دفاع تيمور الشرقية وقوات الشرطة سوف يساعدان مباشرة على تقليص الخطط.

إن النجاح في تيمور الشرقية يكاد يتلخص في المصالحة. فخلال الأشهر المنصرمة، استمر اللاجئون في العودة رغم أنه ما زال هناك الكثير منهم في مخيمات تيمور الغربية. وينبغي أن تستمر الجهود الرامية إلى تشجيع الاتصالات عبر الحدود، وزيادة الثقة المتبادلة وحل مشكلة تسديد المعاشات التقاعدية.

والمصالحة، مع ذلك، يجب أن تتوطد بالعدل. ونحن نرحب بلجنة الاستقبال، والحقائق والمصالحة التي تم إنشاؤها مؤخرا. ويشكل الاستمرار في العمل الذي بدأته المحاكم ومكتب المدعي العام خطوات هامة في هذا الاتجاه.

ويدعو الاتحاد الأوروبي حكومة إندونيسيا مرة أخرى إلى كفالة تسريع العمل في المحكمة المخصصة لحقوق الإنسان بما يتفق تماما والمعايير الدولية، وأن تكون لها صلاحية النظر في كل انتهاكات حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، نرحب بتعيين حكومة إندونيسيا لقضاة في المحكمة المخصصة لحقوق الإنسان، ونذكر بضرورة تفعيل المحكمة. ونحن على يقين من أن التعاون في القضايا الحقوقية مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لتيمور الشرقية سوف يرتقي بطريقة مماثلة: والاتحاد الأوروبي مستعد لتوفير المساعدة التقنية للقضاة والمدعين العامين في المحكمة المخصصة على حد سواء.

ونرجو أن تتطور الخدمات الاقتصادية والاجتماعية بشكل متواز. فتقرير الأمين العام يتضمن أخبارا سارة تدل على أن هناك توسع في النشاط الاقتصادي. وعلى المجتمع الدولي دور هام في دعم اقتصاد تيمور الشرقية. وقد حان الوقت الآن للتقدم نحو علاقة مبنية على أهداف التنمية. وينبغي للدول المانحة أن توفر دعمها حتى بعد الاستقلال. إن تحصيل واستثمار المداخيل من المصادر الطبيعية هامان جدا. وفيما يقل اعتماد تيمور الشرقية على المانحين الدوليين وفيما تتطور إلى بلد مستقر يقوم على مؤسسات سليمة وعلاقات آمنة مع جيرانه فسوف يصبح جذابا لمستثمرين دوليين.

وكما نلاحظ أن بعض الدول الأخرى في العالم تضطرب في أعقاب صراع أو كوارث طبيعية، فإننا نرجو أن يكون النجاح في تيمور الشرقية أقل من استثناء وأكثر من سابقة.

إن تاريخ ٢٠ أيار/مايو قد يكون معلما مهما في تاريخ الأمم المتحدة لحفظ السلام المضطرب أحيانا. ونحن نتعلم بالطريقة الصعبة – من خلال التجربة والخطأ – أو ربما بإمكاني القول ''التجربة والنجاح''.

وفي شهر أيار/مايو، سوف تولد دولة جديدة. وسوف يكون للأمم المتحدة – وأعني جميعنا – سبب للفخر. والآن يترتب علينا جميعا أن نقود هذه العملية إلى النجاح وأن نساعد مولودنا الجديد على أن يخطو بأمان في عالم متطلب ولكنه مليء بالأمل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل اليابان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ساتوه (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد جلسة اليوم عن هذا الموضوع الهام. إنني أرحب بتقرير الأمين العام كوفي عنان المؤرخ ١٧ كانون الثاني/يناير الذي قدمه إلى مجلس الأمن عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وأود أيضا أن أعبر عن تقديري للاحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما اليوم الممثل الخاص للأمين العام، السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، والوزير الأقدم في تيمور الشرقية للخارجية والتعاون، السيد خوزيه راموس – هورتا.

في البداية، أود أن أعبر مرة أخرى بالنيابة عن حكومة اليابان، عن تقديرنا البالغ للاسهامات التي قدمتها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية للجهود التي هدفت إلى نيل تيمور الشرقية لاستقلالها وللقيادة التي أبداها السيد فييرا دي ميللو خلال العملية. ومن الطبيعي، أن حكومة اليابان تدعم تمديد ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية كما أوصى الأمين العام في تقريره حتى ٢٠ أيار/مايو من هذا العام – وهو التاريخ الذي ستصبح فيه تيمور الشرقية مستقلة.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر مجددا إعجابنا بشعب تيمور الشرقية الذي بالتعاون مع الإدارة الانتقالية يبذل جهودا جبارة لنيل استقلاله. ونحن نحثه من خلال الشعور بالملكية على معالجة القضايا المتبقية والتي تقضي إلى نيل الاستقلال، وبما في ذلك وضع دستور جديد وإجراء الانتخابات الرئاسية.

وحكومة اليابان، بدورها سوف تستمر في تقديم أقصى العون والمساعدة إلى تيمور الشرقية وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بغية كفالة الاستقرار والازدهار لتيمور الشرقية. والحل الشامل لقضية لاجئي تيمور الشرقية سوف يكون مهما جدا لاستقرار تيمور الشرقية. وإدراكا لهذه الحقيقة أعلن مؤخرا رئيس وزراء اليابان جوينشيرو كوزيمي في رده على النداء المشترك للأمم المتحدة وحكومة إندونيسيا أن اليابان سوف تقدم مساعدة بقيمة ٥,٣٩ مليون دولار لدعم لاجئي تيمور الشرقية في تيمور الغربية. وقد أبلغ رئيس وزراء اليابان كوزيمي أيضا، السيد زانانا غوسماو، الرئيس السابق للمجلس الوطني للمقاومة التمورية الذي يزور اليابان حاليا، أن حكومة اليابان سوف تنظر في تقديم مساعدة تبلغ مليون دولار لدعم نشاطات لجنة الاستقبال، والحقيقة والمصالحة.

وعلاوة على ذلك، فإن حكومة اليابان تستعد الآن لإرسال فريق هندسي قوامه نحو ٧٠٠ من قوات الدفاع عن النفس لعملية حفظ السلام في تيمور الشرقية. ويخطط هذا الفريق الهندسي لبدء انتشاره على الأرض خلال شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل وسيعمل في شق وإصلاح الطرق والجسور وبذلك يسهم في إعادة بناء وتنمية تيمور الشرقية.

ويسرنا أن نلاحظ في تقرير الأمين العام التقدم الحاصل في تخطيط أعمال وهيكلية بعثة المتابعة لما بعد الإدارة الانتقالية. وترى حكومة اليابان أن وجود الأمم المتحدة ضروري لضمان استقرار تيمور الشرقية بعد نيل استقلالها. ولذلك فإننا نأمل أن يتم العمل التحضيري لتوصيات الأمين العام بشأن بعثة المتابعة في أسرع وقت ممكن وأن يقرر مجلس الأمن فورا إنشاء هذه البعثة.

وأود أن أوضح في هذا السياق أن حكومة اليابان تؤيد فكرة تمويل أدنى ما يكون من قوة مدنية لا يمكن الاستغناء عنها تشمل ١٠٠ وظيفة رئيسية من الاشتراكات المقررة لحفظ السلام.

إن استقلال تيمور الشرقية الذي سيتم قريبا سوف يكون قصة نجاح في عالم يسوده الصراع وعدم الاستقرار. ولكن كما أشرت عدة مرات في هذا المجلس أن كثيرا من الصعوبات ماثلة أمام تيمور الشرقية قبل الاستقلال وبعده وأنها مسؤولية المجتمع الدولي للاستمرار في تقديم الدعم والتعاون لشعب تيمور الشرقية. وإدراكا منا لذلك، فإن حكومة اليابان مصممة على الاستمرار في القيام بدور هام في جهود المجتمع الدولي لدعم تيمور الشرقية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل البرتغال. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس، والإدلاء ببيانه.

السيد سيكاس دا كوستا (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تشرفنا جميعا، نحن المهتمين بعملية تيمور الشرقية، برئاستكم، سيدي، لهذه الجلسة. وهذا يؤكد الأهمية التي توليها رئاسة موريشيوس لمجلس الأمن، التي نثني جميعا على أدائها، لهذه المسألة.

ولا تفوتني الإشارة إلى الرمز الذي يمثله حضور كل من رئيس الوزراء من استراليا ووزير الدولة من أيرلندا، في المجلس صباح هذا اليوم.

وتؤيد البرتغال تماما البيان الذي ألقاه السفير إينوثينيثيو آرياس، ممثل اسبانيا، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وبما أن الكثير من آرائنا قد ورد في ذلك البيان، فسوف أركز بياني على بعض المسائل التي تهم بلدي على الأخص.

وأسوة بالآخرين، أود أن أستهل بياني بشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة وعلى إتاحة الفرصة للعضوية العامة في الأمم المتحدة للمشاركة في هذا النقاش. كما أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، على تخصيصه جانبا من وقته في جدول أعماله الحافل في ديلي للمجيء إلى نيويورك وموافاتنا بالتقدم الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية، وآرائه بشأن مستقبل تواجد الأمم المتحدة في تيمور الشرقية. كما أعرب عن تقديرنا للوزير الأقدم للشؤون الخارجية والتعاون، السيد خوسيه راموس هورتا، على مشاركتنا آراء القيادة التيمورية الشرقية.

وأشكر بالأخص الأمين العام وموظفيه على التقرير المعروض علينا. وفي ذلك التقرير، يؤكد الأمين العام مجددا على توصياته المتعلقة ببعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام التي ستخلف بعثة الإدارة الانتقالية، وكذلك الإجراءات المتخذة لتحقيق انتقال سلس قدر الإمكان من بعثة إلى أخرى. ويوضح هذا الإطار الذي تحدد قبل أشهر ونوقش باستفاضة مع التيموريين، ويتم إعادة التأكيد عليه وتعزيزه الآن، مدى إلمام الأمم المتحدة بالوضع في الميدان وانخراطها في عملية التخطيط بجدية كبيرة.

والبرتغال تؤيد تماما التوصية الواردة في الفقرة ١٠٤ من تقرير الأمين العام بتمديد ولاية البعثة الحالية للإدارة

الانتقالية حتى موعد الاستقلال. ومع اقتراب هذا اليوم التاريخي، أعتقد أن علينا أن ننظر بإمعان في تفاصيل ما تم إنجازه حتى الآن، وتبين ما ينتظرنا.

ولطالما قدمنا التهنئة مرارا وتكرارا إلى بعثة الإدارة الانتقالية على التقدم الذي أحرزته، جنبا إلى جنب مع التيموريين وبقية المجتمع الدولي، في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية في تيمور الشرقية. ولكن، أظن أننا قد اعتدنا على أن ننظر إلى بعثة الإدارة الانتقالية وتيمور الشرقية على أنها قصة نجاح، ونأخذ ذلك على أنه من المسلمات. وقد يغيب عن بالنا في بعض الأحيان مدى صعوبة وتعقد مهمة البعثة حتى الآن.

إن الولاية الأولية للبعثة، والواردة في القرار ١٢٧٢ (١٩٩٩)، قد أقرت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. ومع أن مسؤولي الأمم المتحدة قد بدأ وصولهم إلى ديلي بعد ذلك بفترة وجيزة، فإن البعثة لم تنتشر انتشارا كاملا إلا في الربع الأول من عام ٢٠٠٠. وهذا يعني أننا نجري هذا النقاش بعد مرور عامين تقريبا من بداية البعثة ذاتها. ولا يكفي عامان في الواقع لانطلاق العمل من الصفر لتهيئة أجواء أمنية، وبناء حكومة ديمقراطية وتحسين القدرات البشرية، وإعادة بناء الهيكل الأساسي وإنعاش الاقتصاد.

وثمة ما يدفعنا إلى الشعور بالفخر إذا ما لاحظنا أنه بعد انقضاء عامين من تفشي أعمال العنف على نطاق واسع في أعقاب الاستفتاء الشعبي، يمكن للتيموريين أن يتوقعوا ألا يظفروا بالاستقلال الذي ناضلوا من أجله طويلا فحسب، بل وأن تكون لديهم إدارة عاملة، ونظام ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان، وفرص للإدامة الاقتصادية.

وفي غضون عامين لا غير، هيأت الأجواء الأمنية من جديد، ويجري تدريب القوات المحلية للشرطة والدفاع، وعاد ٠٠٠ ١٩٢ لاجئ وتم إدماجهم بنجاح في مجتمعاتهم المحلية، وعادت الأنظمة الصحية والتعليمية إلى العمل مجددا. كما أعيد بناء الكثير من الطرق والجسور والمباني العامة، وتوفرت المياه والكهرباء للسكان. وكذلك انتخبت الجمعية التأسيسية وستعين حكومة انتقالية في وقت لاحق، وصدرت تشريعات جديدة في كل مجالات النشاط، وبدأ العمل في المحاكم والسجون.

وأعتقد أنه يمكننا أن نتساءل كم بعثة للأمم المتحدة يمكن أن تدعي بأنها حققت مثل هذا السجل الهائل من الإنجازات. وكم من بلداننا يمكن أن يسجل مثل هذه التطورات في هذه الفترة القصيرة وفي ظل مثل هذه الظروف الصعبة؟ لقد انقضت أربعة أشهر على عملية الموافقة على الدستور في تيمور الشرقية. وتوشك هذه العملية على الانتهاء، ولا نظن أنه من الممكن أن نعجل هذه العملية أو غيرها من العمليات دون تعريض استمرارها في المستقبل لخطر شديد.

وتعتقد حكومتي اعتقادا قويا أن هناك من الأسباب ما يبرر استمرار مشاركة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في تيمور الشرقية حتى بعد الاستقلال. ولأن بعثة الإدارة الانتقالية والتيموريين قد حققوا الكثير جدا، فذلك مدعاة لمواصلة دعمهم، كيما ينجزوا المهام التي عهد بها مجلس الأمن إليهم. وأي بديل آخر سيكون غير مسؤول وغير مقبول. وسيبدو الأمر كما لو كنا نعاقب الطالب الجيد لأنه يؤدي كل واجبه المنزلي وبالتالي فإنه يحقق نتائج أفضل من زملائه.

إن الفرع الثالث من تقرير الأمين العام يبين ببعض التفصيل الخطط الموضوعة للانتقال إلى بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية بعد الاستقلال. والبرتغال تؤيد بشدة هذا الإطار وخط العمل المقترح، بالإضافة إلى المواعيد الزمنية المتوخاة لهذه العملية. ونعتقد أن بعثة متكاملة لحفظ السلام، تضم العناصر العسكرية والمدنية والشرطة هي النهج الأمثل

لدعم تيمور الشرقية بعد الاستقلال. ونحن نصر على أن يدرج في تلك البعثة عدد من وظائف الدعم المدني على أن يمول من الأنصبة المقررة بغية ضمان الحد الأدنى من الاستقرار للإدارة الجديدة في المراحل الأولى من الاستقلال.

وأود أن أشدد على توصيات الأمين العام في مجال الأمن. إذ نلاحظ أنه رغم التحسينات الكبيرة، لا تزال هناك بعض المخاطر الماثلة وأن التقليص المزمع لقوة حفظ السلام قد راعى ذلك. ونلاحظ أيضا أن الأمين العام قد ربط التقليص التدريجي للعنصر العسكري وعنصر الشرطة في بعثة الإدارة الانتقالية بالتقدم المحرز في مجال تدريب وبدء عمل دائرة شرطة تيمور الشرقية وقوات الدفاع. ونؤيد بشدة هذا المنحى للأمين العام، الذي يستند إلى التحليل المستمر للأوضاع السائدة في الميدان.

إن مجلس الأمن ككل، ودوله الأعضاء فرادى، قد ساعدوا بصورة أساسية في مسيرة تيمور الشرقية نحو الاستقلال. ومن خلال تسليم بعثة الإدارة الانتقالية ولاية شاملة، فإن المجلس لم ييسر مهمتها بأي حال، وإن كان قد سمح لها بالتأكيد ببلورة نهج متكامل وواسع النطاق لإحلال السلام والاستقرار في البلد. وقد سمح هذا للأمم المتحدة والمجتمع الدولي بتطوير العمل مع مراعاة الترابط فيما بين متطلبات توفير الاستقرار. ونحن نعرف جميعا أنه في عالم اليوم يتعذر الفصل بين المشاكل الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية. والتصدي لإحداها، يقتضي التصدي لها جميعا بشكل متسق. وهذه ليست بالمهمة اليسيرة غير أنها الوسيلة الوحيدة التي تعالج بها حالات الصراع وحالات ما بعد الصراع إذا ما أردنا أن نتوصل إلى حلول مستدامة. وينطبق هذا على تيمور الشرقية مثلما يسري على أي مكان آخر.

وفي البيان الرئاسي الصادر في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، تبنى المجلس توصيات الأمين العام المتعلقة ببعثة ما بعد الاستقلال في تيمور الشرقية، بما في ذلك ضرورة قسمة التمويل على عدد من الوظائف المدنية.

وبذلك فقد أوضح المجلس أنه راغب في مواصلة الاضطلاع بدور داعم وبناء في استقلال تيمور الشرقية واستقرارها. كما مكن الأمانة العامة من أن يكون لديها أساس مبكر وشديد الوضوح تقوم بالاستناد إليه بوضع استراتيجية للانسحاب تضع في اعتبارها قدرات الأمم المتحدة، والحالة على الأرض، ورغبات شعب البلد بأسره.

وإني أعتقد أن الأمم المتحدة، لأول مرة في تاريخها المتعلق بحفظ السلام، تعمل على تحليل تأثير انسحابها من بلد ما وتحاول تحديد التدابير التي تتخذها في الوقت المناسب لمواجهة الآثار السلبية وتخفيضها. وهذا يعني أننا نتعلم من أخطاء الماضي ونقرر سوابق صالحة بالنسبة للمستقبل.

وإذا نظرنا إلى فترة ما بعد الاستقلال في تيمور الشرقية، لا بد لي أن أؤكد عددا من المجالات التي نعتقد بأنها حاسمة بالنسبة لاستدامة الديمقراطية وسيادة القانون. وهذه المجالات هي تدريب الشرطة والأفراد العسكريين التيموريين، وتطوير القضاء وإرساء ثقافة حقوق الإنسان. وقد تم اتخاذ العديد من الخطوات في جميع هذه المجالات، سواء من خلال إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية أو من خلال وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمانحين الثنائيين، إلا أنه لا يزال يتعين عمل الكثير.

وبدون قضاء قوي وقضاة مدربين تدريبا جيدا، فإن الفرضية الأساسية للديمقراطية – فصل السلطات – لا يمكن أن تصبح حقيقة واقعة ولن يتمكن الشعب من وضع ثقته في مؤسساته الحكومية. وبدون قضاء قوي أيضا، لن يكون

هناك متسع للمصالحة وعلاج المجتمع. فالمصالحة والقضاء لا بد أن يسيرا جنبا إلى جنب. وأعتقد بأن التيموريين قد أبدوا أهم متسامحون جدا وراغبون في الصفح. وهم يريدون أن يتركوا الماضي وراءهم ويبنوا مستقبلا جديدا. إلا أنه ليس من المرجح أن يستمر هذا الأمر إذا لم تكن هناك ضمانات بأن الجرائم لن تظل دون عقاب في المستقبل.

وبالمثل، فإنه لا بد من اعتبار الشرطة والجيش قوتين مهنيتين، خاضعتين لحكم المدنيين، وأنهما موجودتان لحماية المواطنين ومساعدتهم. وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، لستُ بحاجة إلى أن أشير إلى أنها من الأهمية بمكان حتى أنه لا يُكتفى بإدراجها رسميا في الأساس القانوني للدولة بل أن تنفَّذ أيضا في إدارة البلد اليومية.

وتعتقد البرتغال بأن وجود الأمم المتحدة في تيمور الشرقية لما بعد الاستقلال يجب أن يظل يضطلع بدور قوي في هذه المجالات. وسيكون بناء مؤسسات موثوق بها أفضل تراث يمكن أن تتركه الأمم المتحدة بل نتركه جميعا، في تيمور الشرقية. وهو ليس مجالا نستطيع فيه أن نتحمل تبعة الفشل. وأستطيع أن أطمئنكم بأن البرتغال قد بذلت وسوف تواصل بذل ما في وسعها لدعم هذه المساعي.

وفي الأشهر الأربعة القادمة، سيواصل المجلس الاضطلاع بدور حاسم. وستمس الحاجة إلى مناقشة عدد من الجوانب، الموضوعية منها والإجرائية، والاتفاق بشأنها حتى يتسنى للمجلس اتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب لتحويل عملية التخطيط إلى واقع ملموس. وإننا نتطلع إلى تلقي توصيات أخرى من الأمين العام بشأن مسائل كآليات التعاون بين الأمم المتحدة والسلطات التيمورية بعد الاستقلال، وخاصة في مجال الأمن، والآليات التي ستطلق بعثة الأمم المتحدة في البلد لما بعد الاستقلال.

وترحب البرتغال بالتعجيل في مناقشة هذه المسائل فيما بين أعضاء المجلس وبين المجلس والبلدان الأخرى المعنية بالأمر.

أن استقلال تيمور الشرقية سيكون لحظة تاريخية لا بالنسبة للتيموريين فحسب؛ بل ستكون مناسبة خاصة جدا أيضا بالنسبة للأمم المتحدة. ولقد قال البعض إن تيمور الشرقية هي وليدة الأمم المتحدة. وأود أن أقول إن تيمور الشرقية هي وليدة كفاحها الذاتي العسير، إلا أنها لن تكون قادرة على الوقوف بمفردها دون الراعي الممتاز الذي سيقودها في السنوات الأولى من عمرها.

ويأتي استقلال تيمور الشرقية كموعد هام في العملية الطويلة التي كان فيها التيموريون الشرقيون دوما العنصر الرئيسي كسادة مصيرهم الذاتي. وفي الماضي، كانوا على استعداد للموت لكي يثبتوا أنهم على قيد الحياة. وفي المستقبل، أثق بأنهم سيلقنوننا درسا في المسؤولية في إدارة دولتهم الديمقراطية الجديدة.

لكن دعونا لا ننسى أنه ليس بوسع المجتمع الدولي أن يضطلع بدور حيادي في عملية بناء دولتهم، لأن المجتمع الدولي قد اعترف ضمنا لسنوات عدة بأنه كان مذنبا للحياد الذي اتبعه عندما كان التيموريون من الضحايا الأبرياء لمظالم التاريخ.

وقد تمكنت الأمم المتحدة من التوفيق بين المجتمع الدولي والتيموريين. ويتحمل المجلس، كجهاز من الأجهزة الرئيسية للمنظمة، واجب ضمان ممارسة الأمم المتحدة لمسؤوليتها حتى يتم وضع الوسائل الكافية لإدارة البلد تحت تصرف التيموريين.وأتيحت للمجلس، من خلال القضية التيمورية، فرصة التفكير في الطريقة التي تعمل فيها الأمم المتحدة من جميع أبعادها في بعثات حفظ السلام التي تضطلع بها. وأنا على ثقة، باعتباري لست حاليا عضوا في المجلس، بأنكم لن تخيبوا آمال من يثقون بحكمته.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): نشكركم يا سيادة الرئيس، والسفير ياغديش كونجول على قيامكم بعقد هذه الجلسة العلنية بشأن هذا الموضوع الهام بالرغم من جدول أعمال مجلس الأمن المثقل في هذا الشهر.

هذا النقاش يتيح لنا مرة أخرى فرصة للتداول بشأن الحالة في تيمور الشرقية بحضور وزير البلد الأقدم للشؤون الخارجية والتعاون، السيد خوزيه راموس - هورتا. ورئيس إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، اللذين يحضران معا في هذه القاعة. ويستحق كلاهما ثناء عاليا. وكانت مشاركة رئيس الوزراء جون هوارد صباح اليوم مشجعة، بما أن أستراليا ما برحت تعتبر من الأطراف الرئيسية.

ويبرز التقرير الأخير للأمين العام التقدم المحرز في عدد من المجالات الهامة فيما يتعلق بالحالة في تيمور الشرقية. وبينما ننتظر تقريره عن البعثة التي ستخلف إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، أود أن أؤكد عددا قليلا من العناصر الحاسمة في رحلتنا القادمة.

أولا، إن تيمور الشرقية في طريقها إلى أن تصبح من حالات النجاح الرئيسية للأمم المتحدة. إلا أن ذلك لا يمكن ضمانه إلا إذا كان انسحاب الأمم المتحدة يستند إلى استراتيجية سليمة لا إلى ذريعة سياسية أو اعتبارات مالية. وسأكتفي بأن أؤكد أن مجلس الأمن قد أبرز ضرورة الانسحاب من تيمور الشرقية بعد الاستقلال بصورة تدريجية ومنتظمة عندما اعتمد البيان الرئاسي PRST/2001/32 في جلسته ٤٤٠٣ في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي، التي أشار السفير محبوباني خلالها أيضا إلى تقرير الأمين العام.

وثانيا، إننا نعترف بالدور البناء الذي اضطلعت به إندونيسيا في كفالة استقرار وحيوية الدولة التيمورية وشعبها. ولقد أثار مشاعرنا الاجتماع الذي عقد في الأسبوع الماضي في كوبانغ، بإندونيسيا، بين حكومة تيمور الشرقية ونظيرتها في تيمور الغربية لبحث مسألة المصالحة وعودة اللاجئين إلى تيمور الشرقية. ونأمل بأن يضيف الحكم الذي أصدرته المحكمة العليا الإندونيسية مؤخرا روحا إيجابية إلى المحادثات التي ستجري على مستوى رفيع في دنباسار لمعالجة المسائل الثنائية المعلقة بصورة شاملة.

وسيكون للتعجيل بحل تلك المسائل تأثير هام على احتواء اقتصاد غير قانوني على طول الحدود وعلى عودة اللاجئين إلى تيمور الشرقية. وبالنسبة لحكومة وليدة كحكومة تيمور الشرقية، يمكن أن يؤدي نزيف العملات الأجنبية الثمينة عن طريق التهريب إلى زعزعة الاستقرار بالتأكيد، باعتباره يدخل العديد من الشرور إلى المجتمع. وبالمثل، فإن عودة ٦٠ ٠٠٠ لاجئ متبقين من أصل ٧٥ ٠٠٠ لاجئ إلى تيمور الشرقية قبل الاستقلال يظل كذلك معيارا حاسما. ونعتقد أن التعجيل بإبرام مذكرة تفاهم بين تيمور الشرقية وإندونيسيا في ذلك الصدد، من شأنه أن يؤدي كذلك إلى تعميق العلاقات بين البلدين.

وثالثا، يظل استمرار تقديم الدعم المالي إلى تيمور الشرقية أمرا حاسما في المستقبل المنظور. وقد ورد في التقرير،، وخاصة في الفقرتين ٧٥ و ٨٤ منه بيان مفصل للأساس المنطقي والمآزق في ذلك الصدد. وينبغي طمأنة الحكومة التيمورية إلى كفاية المساعدة. ولقد ذكر صباح اليوم، أن هناك حاجة إلى التعجيل بالتمويل في عدد من المجالات، ولا سيما بالنسبة لبدء عمل لجنة الاستقبال وتقصي الحقائق والمصالحة، وإنجاز المهام التي تتصل بمحاكمة الجرائم الخطيرة.

ولكن، النقطة الجوهرية تظل أنه إذا أريد لتيمور الشرقية أن تكون قادرة على البقاء نابضة بالحياة، فيجب أن تمول البعثة الخلف لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية من الأنصبة المقررة في ميزانية الأمم المتحدة.

وأخيرا، تؤيد بنغلاديش تمديد ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية كما تؤيد الملاحظات والتوصيات الأخرى التي أوردها الأمين العام في تقريره. وتتطلع بنغلاديش، مثل الآخرين الحاضرين هنا، إلى الاحتفالات التي ستجرى في أيار/مايو في تيمور الشرقية. وستكون هذه المناسبة احتفالا بالأمل، وسيشرّف بنغلاديش أن تشارك فيها على أرفع مستوى، تمشيا مع مشاركتها في إعادة بناء تيمور الشرقية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدعو الآن ممثل فيجي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نيادو (فيجي) (تكلم بالانكليزية): يشعر وفدي بسعادة بالغة، يا سيدي الرئيس، إذ يراكم تترأسون هذه الجلسة الفائقة الأهمية. ونرحب بكم في نيويورك. كما نثني على القيادة النشطة للسيد سيرجيو فييرا دي ميللو الذي تمكن من تنفيذ الولايات المخولة من مجلس الأمن حتى اليوم. ويود وفدي أيضا أن يشيد بمشاركة السيد راموس - هورتا، الوزير الأقدم للخارجية على الدور الذي اضطلع به في التطورات التي جرت في تيمور الشرقية والتي قادها إلى نيل الاستقلال في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢.

وتتابع فيجي عن كثب تقدم التطورات في تيمور الشرقية. وكدولة ناشئة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ الأوسع نطاقا ظهرت بعد سنوات من النضال والصراع، فإننا نشعر بفخر حقيقي لما أنجزته تيمور الشرقية حتى الآن. إن النجاحات التي حققتها تعبر بدقة عن مبادرات بناء السلام الأخرى المماثلة في منطقة المحيط الهادئ، مثل بوغانفيل وجزر سليمان، وإلى حد ما في بلدي فيجي. ونأمل أن تبشر رياح السلام هذه بمزيد من الارتباط البنّاء بالحكم الديمقراطي في المنطقة وخارجها.

ولم تكن مهمة حفظ السلام التي تضطلع بها فيجي في سواي، وهي منطقة متاخمة لغرب وشرق تيمور مهمة يسيرة. وبينما يظهر ضوء في نهاية النفق، فسنظل مرتبطين بالمهمة طالما كان ذلك ضروريا.

وإننا نهنئ الجمعية التأسيسية وشعب تيمور الشرقية - على خططهما للاستقلال في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢ ونلاحظ أن الانتخابات الرئاسية التي ستجرى في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ تمضي نحو موعدها المحدد. وقد جرى الاتصال بفيجي لتقدم أحد العضويين الدوليين في مجلس المفوضين لانتخابات نيسان/أبريل الرئاسية. ويسعد حكومة، بلادي في هذا الصدد، أن تقدم خدماتها في المهمة التاريخية، وغيرها من المهام الانتخابية المماثلة، مثل المهمة الأخيرة في جزر سليمان.

ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، حدث بعض التقدم الملحوظ في تقرير الأمين العام بشأن ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وتشعر فيجي بالاغتباط لبناء التقارب بين تيمور الغربية والشرقية من خلال اجتماعات المصالحة على الحدود بين إندونيسيا وتيمور الشرقية. وكما هو متوقع، فإن الآثار الإيجابية الناجمة عن هذه المصالحة على الأمن الداخلي، قد سجلها الأمين العام في تقريره. وستشجع هذه البيئة المؤاتية على نحو متزايد بالإضافة إلى بعض المهام المعلقة التي ستحسمها الجمعية بمساعدة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية، على عودة المزيد من اللاجئين.

وفي مرحلة الانتقال الصعبة هذه، تواجهنا التحديات الخاصة بالأعمال التحضيرية المتعلقة ببناء مكون جنساني في نظام الإدارة قبل الاستقلال. ويحدونا الأمل بدورنا في أن

يهيئ ذلك بيئة محلية أكثر أمنا بالنسبة للنساء والأطفال عما أفيد به.

ويسعدنا أن التوظيف في الخدمة المدنية يقترب من الهدف المحدد له، تطور بطيء ولكنه مطرد في الهياكل الأساسية، وتقدم اجتماعي اقتصادي صلب وخاصة في قطاع التعليم. ومع ذلك، فمما له أهمية جوهرية أن تظل المخصصات في ميزانية الأمم المتحدة الأساسية ملتزمة بدعم عدد معين من وظائف المساعدة التقنية المدنية. وهذا من شأنه النهوض ببرامج للتنمية الاقتصادية الاجتماعية والقضاء على الفقر.

وجميع الأطراف متيقظة للجوانب السلبية المترتبة على تخفيض قوام إدارة الأمم المتحدة الانتقالية وانسحابها في نهاية المطاف. وتوقعا لحدوث ذلك، فإننا نشجع الجمعية التأسيسية بالارتباط مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية على مواصلة تنفيذ تلك التدابير التي قد تحد من آثار التخفيض والانسحاب على الاقتصاد المحلي.

وعلى الرغم من أن الأمن قد تحقق إلى حد كبير، فإن الكثير يعتمد على مسألة ترسيم الحدود من جانب حكومتي تيمور الشرقية وإندونيسيا. والاستثمارات الرأسمالية أساسية أيضا لتطوير القدرة الكاملة لقوات الدفاع في تيمور الشرقية، وبالمثل فإن أهداف خدمات الشرطة في تيمور الشرقية تكتسي نفس الأهمية. وريثما تبين قوة الدفاع ودائرة الشرطة قدرتهما على حفظ الأمن في تيمور الشرقية، يتعين على العنصر العسكري في الإدارة الانتقالية وعنصر الشرطة أن يواصل مهامه. ويعتمد هذا الانتقال على برنامج رأسمالي ناجع.

وثمة شواغل أخرى تتعلق بدعم تيمور الشرقية بعد الاستقلال وترجع أيضا إلى اعتمادها على الأريحية الدولية والتبرعات الثنائية. ويحدونا أمل صادق في هذا السياق في أن يؤدي الفيض من حسن النية إلى الاختتام المناسب لولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في الوقت المحدد.

وإننا نتطلع أيضا إلى الاحتفال الذي سيجرى في ٢٠ أيار/مايو، وننتظر بفارغ الصبر الترحيب بتيمور الشرقية في الأمم المتحدة، وبذلك يزيد عدد الأعضاء من ١٨٩ عضوا إلى ١٩٠ عضوا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل فيجي على العبارات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة.

والآن أدعو ممثل جمهورية كوريا إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سون جاون - يونغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي يا سيدي الرئيس بأن أستهل خطابي بالثناء على قيادتكم لمجلس الأمن في هذا الشهر. وأود أيضا أن أشكر السيد سيرجيو فييرا دي ميللو على إحاطته الإعلامية المفيدة. كما نرحب بوجود الوزير الأقدم راموس - هورتا وبالإحاطة الإعلامية التي زودنا بها.

أثناء عملية مساعدة تيمور الشرقية على نيل استقلالها، شهدنا أحداثا بارزة متعددة. وفي أعقاب انتهاء انتخابات الجمعية التأسيسية في آب/أغسطس الماضي بنجاح، يواجهنا الآن عدد من المهام الحرجة الأخرى، مثل الانتخابات الرئاسية في نيسان/أبريل واحتفالات الاستقلال في أيار/مايو.

ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة لكي يشيد بموظفي إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية - وبشعب تيمور الشرقية، على ما بذلوه من جهود شاقة في الإعداد لهذه العمليات السياسية. ونأمل أن يبدي شعب تيمور الشرقية قدرته على الديمقراطية من خلال الاعتماد السلس للدستور وإجراء انتخابات رئاسية ديمقراطية، وذلك

بالرغم مما قيل عن بعض مظاهر التنافس بين الجماعات السياسية.

ونحن تواقون لمشاهدة هذا الاحتفال التاريخي باستقلال أمة جديدة والمشاركة فيه، ويؤيد وفدي تماما توصية الأمين العام بتمديد ولاية الإدارة الانتقالية حتى ذلك التاريخ.

وفيما يخص إعادة هيكلة بعثة الأمم المتحدة، نرحب بالخطة التفصيلية لتقليص حجمها، وهي الخطة التي سيستمر تنفيذها حتى الاستقلال، وكذلك بالصورة العامة التي تم رسمها لبعثة ما بعد إدارة الأمم المتحدة الانتقالية. ووفق الخطة، فإن الكتيبة العسكرية التابعة لجمهورية كوريا قد أنهت بنجاح مهمتها التي دامت عاما ونصف العام في المنطقة الشرقية وأُعيد مؤخرا نشرها في منطقة أوكوسي. وستبذل الكتيبة الكورية قصارى جهدها لضمان أمن منطقة البعثة الجديدة والتشجيع على تنمية المنطقة مع شركة هندسية يابانية من المنتظر أن تصل هناك قريباً.

وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية بعد الاستقلال، نتفق تماما مع التقييم الأساسي للأمين العام على أن استمرار مساعدة المجتمع الدولي سيكون مطلوبا، نظرا للمناخ الأمني الذي ما زال ضعيفا في تيمور الشرقية وأسسها الإدارية والاقتصادية الهشة. وتمشياً مع جهود الشعب التيموري الشرقي لتحقيق الاعتماد الذاتي في أقرب وقت ممكن، ينبغي التخطيط لاستراتيجية انسحاب تدريجية لبعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام وتنفيذها بطريقة لا تنتقص من كل التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن. ونأمل أن يتمكن المخططون من وضع برنامج لتقليص حجم البعثة يوازن جيدا بين أنصبة الأمم المتحدة المقررة وبين أدوار المانحين الثنائيين ومتعددي الأطراف. إننا نتطلع إلى رؤية تقرير آخر من الأمين العام قبل إنهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة، يتضمن مقترحات إضافية محددة بخصوص ولاية وتكوين البعثة الخلف لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية.

وقبل أن أختتم كلمتي أود أن أشدد على نقطتين. إن من شأن فتور العزيمة بين المانحين أو انسحاب المجتمع الدولي في عجلة كبيرة من تيمور الشرقية أن يكونا مضرين ويجب الامتناع عنهما. وثانيا، قابلية الاستمرارية والتقدم لأجل طويل في تيمور الشرقية ستعتمد إلى حد كبير جدا على علاقاتها مع جيرانها وأصدقاء آخرين إقليميين ودوليين.

وسوف نواصل متابعة التطورات في تيمور الشرقية بتفاؤل وترقب كبيرين. إن الحكومة والقطاع الخاص في جمهورية كوريا ملتزمان بتكوين علاقات سياسية واقتصادية قوية مع جمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل نيوزيلندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ماكيي (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم سيدي على فرصة مخاطبة المجلس اليوم وعلى رئاستكم لهذا الشهر . إننا نقدر كثيرا، كالعادة، جلسات المجلس المفتوحة، مثل هذه الجلسة، ونقدر كذلك الآليات الأخرى بغية تعزيز الحوار مع أعضاء المجلس، مثل الاجتماع المفيد جدا الذي عُقد مع المساهمين بقوات في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية الأسبوع الماضي.

ويسعدنا أيضا أيما سعادة أن نرى السيد سيرجيو فييرا دي ميللو والسيد خوسيه راموس – أورتا هنا يشاركان في المناقشة اليوم بكل بلاغة وتبصُّر، كما كانا في السابق دائماً.

ويسر نيوزيلندا كثيرا أن تؤيد تجديد ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية إلى حين استقلال تيمور الشرقية الوشيك في أيار/مايو من هذا العام. ونشيد إشادة كبيرة جدا

بالعمل المضني الذي قام به الشعب التيموري الشرقي وإدارة الأمم المتحدة وعزيمتهما وكذلك بالقيادة التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام في إرساء الأسس للاستقلال خلال هذه الفترة القصيرة جدا.

إن تقرير الأمين العام عن التطورات في تيمور الشرقية، من منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ إلى الوقت الحالي، يوجز بشكل جيد جدا المنجزات والتحديات الراهنة معاً. وتوافق نيوزيلندا بكل حرارة على ذلك التقرير. ونرحب بصفة خاصة بالخطوة المبدعة التي قام بها مجلس وزراء تيمور الشرقية عندما عقد اجتماعات مفتوحة في كل مقاطعة من مقاطعات تيمور الشرقية البالغ عددها ١٣، كوسيلة لاطلاع السكان على أعمال الحكومة. كما أننا نثني كثيرا جدا على جهود الحكومة المؤقتة الجارية الآن لتعزيز علاقات تيمور الشرقية مع جارتها، إندونيسيا. وننوه مع بعض الارتياح أيضاً بكيفية أن البذور الصغيرة التي زرعها ضباط الجمارك النيوزيلنديون في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ أصبحت اليوم دائرة جديرة بالاحترام الشديد للجمارك والهجرة والحجر الصحي في تيمور الشرقية، ومسؤولة عن تحقيق عوائد كبيرة للحكومة.

ولكن كما يوضح تقرير الأمين العام فإن مشروع الشراكة بين تيمور الشرقية والأمم المتحدة لم ينته بعد. ولقد لاحظت عبارات رئيس الوزراء الأسترالي هوارد في بيانه البليغ للغاية عندما قال إنه بدون دعم مستمر لا يمكن الحفاظ على كل هذه النجاحات. وأعتقد أنه إذا نظر المرء إلى الموضوعات التي انبثقت من المناقشة في المجلس صباح اليوم وبعد ظهر اليوم معا، فمن المؤكد أنها كانت موضوعات متناغمة جداً. ولقد استخدم زميلنا من سنغافورة عبارة ''أعمال غير مكتملة'' وأعتقد أن هذا هو ما يراه الجميع إلى حد كبير.

وصحيح طبعاً أن التحديات التي تواجهنا كبيرة وسوف تتطلب، كما تأكد في أوسلو الشهر الماضي، يقظة مستمرة حتى توجه الأموال النفيسة إلى الأنشطة ذات الأولوية القصوى. وعلى القيادة التيمورية الشرقية والمجتمع الدولي معا واجب هام وهو ضمان أن تظل الآمال المتبادلة – آمال الشعب التيموري الشرقي والآمال التي يعلقها المجتمع الدولي على تيمور الشرقية على حد سواء – واقعية وضمن حدود قدرة المانحين والحكومة التيمورية الشرقية على تحقيقها.

ومن ناحيتنا، نغتنم هذه الفرصة لتجديد دعم نيوزيلندا الثابت لما يسعى شعب تيمور الشرقية وحكومتها المؤقتة، بالمساعدة الدولية غير العادية، إلى تحقيقه. وكلنا نشترك في الغاية النهائية ذاتها – أي الاكتفاء الذاتي للبلد ولشعب تيمور الشرقية – ونتطلع إلى عودة علاقات المانحين مع تيمور الشرقية إلى نموذج للعلاقات الطبيعية في أقرب وقت ممكن.

ولذلك فنحن سعداء جدا بالمصادقة على فكرة الأمين العام للبعثة الخلف التي يكون هدفها الرئيسي تمكين تيمور الشرقية المستقلة والمستقرة من الوقوف على قدميها، وتنفذ فيها الأمم المتحدة على وجه السرعة ولايتها لما بعد الاستقلال.

وتواصل نيوزيلندا من ناحيتها الإسهام في جهود تيمور الشرقية والجهود الدولية من أجل الإعداد للاستقلال وإلى ما بعد ذلك من خلال التقديم المستمر حاليا للخبرة العسكرية والمدنية ومن خلال المساعدة الإنمائية. ولقد بدأنا الآن السير على طريق تكوين علاقة ثنائية جديدة مع جار إقليمي جديد هو موضع تقدير كبير. ونشأت إمكانية قيام مثل هذه العلاقات البناءة بفضل إصرار الأمم المتحدة على إحقاق الحق لهذا البلد الجديد والصغير.

لذلك نكرر تأييد نيوزيلندا لهذا التمديد الأخير لولاية بعثة الأمم المتحدة ونتطلع إلى نظر المجلس في وقت لاحق بالتفصيل في وجود للأمم المتحدة بعد الاستقلال.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل البرازيل. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): يشرفني كثيرا أن أراكم، سيدي، تترأسون جلسة اليوم.

واسمحوا لي أن أبدأ بالإشادة بالممثل الخاص للأمين العام، سيرجيو فييرا دي ميللو، الذي كانت قيادته ذات أهمية بالغة في جعل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية قصة نجاح ينبغي أن نفخر بها جميعا. كذلك أود أن أرحب بالسيد خوسيه راموس - أورتا، الوزير الأقدم لشؤون الخارجية والتعاون في تيمور الشرقية وأحد القادة العظماء لبلده.

لقد كان عمل سيرجيو فييرا دي ميللو وفريقه أكثر سهولة بفضل كل من الرؤيا التي يتحلى بها زعماء تيمور الشرقية، مثل السيد الوزير الأقدم راموس - أورتا، والنضوج السياسي لشعبه البطل.

ومن الأهمية بمكان، في هذا المنعطف الحرج، ونحن بصدد القيام بالأعمال التحضيرية للاستقلال والتخطيط للبعثة التي ستخلف إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، أن نبعث برسالة واضحة إلى شعب تيمور الشرقية. ويجب أن تكون رسالة مليئة بالتشجيع والدعم الذي لا يلين: لن نخذلكم، ولن نترككم بمفردكم، ولن يضيع هباء كفاحكم من أجل الحرية.

سوف يعلن عن الاستقلال في غضون الشهور القليلة، ولكن لن تكون تلك هي نهاية مشاركة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية. بل لا بد أن تكون بداية مرحلة جديدة يتعين فيها تعزيز ممارسة شعب تيمور الشرقية لسيادته بتعاوننا ودعمنا له في مجموعة متنوعة من المجالات الحرجة.

لم تنشأ بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية لمجرد إنشاء دولة جديدة؛ بل كانت، ولا تزال، بعثة لإنشاء دولة عاملة ومستقرة وديمقراطية. وحسبما أشار الأمين العام بحق في تقريره الأخير، هناك عدد من الصعوبات التي تواجه الدولة الوليدة والتي تتطلب من المجتمع الدولي أن يقدم لها مساعدات هامة. وعلينا أن نكفل بأن تكون عملية الانتقال نحو الاستقلال سلسلة - أن تكون عملية للمحافظة على الاستقرار والأمن فضلا عن ضمان استمرارية الإدارة العامة. ولكي يتحقق ذلك، لا نستطيع الاعتماد على التبرعات فحسب، بل من الضروري أن نضمن توفر مصدر للتمويل يمكن التنبؤ به.

وتؤيد البرازيل إنشاء بعثة خلف، حسبما اقترح الأمين العام، تتألف من عنصر عسكري، وعنصر شرطة مدنية، وعنصر مدني. ونظرا لقلة عدد الموظفين الذين تتوفر لديهم الخبرات الفنية والإدارية في تيمور الشرقية، من الأهمية القصوى بمكان أن يشمل العنصر المدني الوظائف الـ ١٠٠ الرئيسية في مجال الإدارة وذلك لضمان الاستمرارية وكفالة تدريب الموظفين التيموريين الشرقيين أثناء أدائهم للعمل. ومما لا شك فيه أنه لا بد من إدراج تلك الوظائف في مهام البعثة الجديدة التي تمول من الميزانية العامة.

أما فيما يتعلق بالعنصر العسكري وعنصر الشرطة المدنية، فمن المستصوب تخفيض حجمهما. ويتوقف العامل الوحيد الذي يتعين أن تسترشد به عمليات تقليص عدد هذين العنصرين على قدرة قوة الدفاع في تيمور الشرقية وجهاز الشرطة في تيمور الشرقية على توفير الأمن على الصعيدين الخارجي والداخلي. وحسبما نعلم، وبالرغم من

الهدوء النسبي في تيمور الشرقية، لا تزال الميليشيات المتشددة تشكل تهديدا طويل الأجل ولا تزال تشكل مصدرا للقلق.

فإذا أردنا الاستفادة من الدروس المعقولة التي اكتسبناها في خبراتنا السابقة من القيام بعمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة، علينا أن نأمل في اتباع أفضل السيناريوهات وأن نعد للأسوأ. وأعرب عن ثقتي باستمرار حالة الاستقرار في تيمور الشرقية مع تطور العملية الديمقراطية واكتساب جهود المصالحة الزخم. فلنتخذ القرارات المتعلقة بعدد أفراد القوة وفترة بقائها بعد إجراء تحليل دقيق للاحتياجات الملموسة لدولة تيمور الشرقية ذات السيادة في المستقبل.

لقد شاهدنا تقدما ملحوظا في تنفيذ ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية خلال السنة الماضية. وأحرزت عملية انتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية نجاحا كبيرا يبشر بالخير بشأن مستقبل الأحزاب السياسية والديمقراطية في تيمور الشرقية. ولقد خطت الجمعية التأسيسية خطوات كبيرة في مداولاتها. وفيما يتعلق باللاجئين، تفيد الأخبار الطيبة أنه قد حدثت زيادة في عدد اللاجئين العائدين إلى الوطن. وهذه أيضا دلالة على ثمرة الجهود التي يبذلها السيد زانانا غوسماو بهدف تضميد الجراح التي سببتها الاعتداءات التي ارتكبت في الماضي بالرغم من التقارير التي تفيد عن نشر معلومات خاطئة في المخيمات. وتعرب البرازيل عن تقديرها للجهود التي تبذلها الرئيسة ميغاواتي رئيسة جمهورية إندونيسيا، لحل القضايا المعلقة وإقامة روابط ثنائية قوية مع تيمور الشرقية تقوم على أساس الصداقة والاحترام المتبادل. وتتسم هذه المسألة بأهمية كبيرة فيما يتصل بتحقيق الاستقرار والتنمية في تيمور الشرقية.

وبالرغم من جميع هذه الجوانب الإيجابية، من الواضح أنه لا تزال توجد ثلاثة أوجه نقص هامة يتعين التصدي لها بدعم متواصل من المجتمع الدولي. ومن الأهمية أيضا التصدي للمشاكل القانونية التي قد تعوق الانتعاش الاقتصادي والتنمية، ولا سيما الحاجة إلى وضع تشريع واضح وثابت بشأن حقوق الملكية فضلا عن مدونة القوانين التجارية.

وسيكون من الصعب المحافظة على النمو الممتاز الذي حققه الناتج المحلي الإجمالي في تيمور الشرقية بنسبة ١٨ في المائة في عام ٢٠٠٢. وفي هذا السياق، يصبح من الأهمية بقدر أكبر مواصلة وضع مشاريع لتوليد الدخل بغية التقليل إلى أدنى حد من الأثر السلبي المحتمل المترتب على تقليص عدد أفراد الأمم المتحدة وتخفيض نفقاتها. وإضافة إلى ذلك من الضروري المحافظة على المستوى الحالي للخدمات العامة في مرحلة ما بعد الاستقلال. ومن شأن تدهور تلك الخدمات، في المجالين الصحي والتعليمي أن يلحق الأضرار بالمجموعات الأكثر ضعفا وقد يشكل هذا التدهور ضربة تصيب ثقة الجمهور بدولة المستقبل.

ويدرك كل من يتصدى لقضايا التنمية أن الفقر الواسع الانتشار وارتفاع معدلات البطالة وتدهور الخدمات العامة أمور تشكل خليطا قابلا للانفجار ووصفة للمتاعب. وهذا ما يجب علينا أن نتجنبه تماما مهما كانت التكاليف، ومن أجل هذا لا بد أن يواصل المجتمع الدولي بأسره تقديم دعم سخي من أجل إعادة تأهيل تيمور الشرقية وإعادة إعمارها وتنميتها.

وتتطلب بعثة ذات ولاية عريضة كبعثة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية استثمارا له شأنه. ولقد حان الوقت لحماية استثمارنا وليس بمقدورنا أن نلحق الضرر بالتقدم المحرز.

ويمثل يوم الاستقلال عهدا جديدا في تيمور الشرقية. لأنه يجسد تحقيق الأماني المشروعة لشعب جدير بالإعجاب.

ولكن ذلك اليوم يمثل أيضا لحظة للتدبر في التحديات المعقدة الماثلة في المستقبل كي يتسنى للاستقلال في تيمور الشرقية أن يؤتي ثماره لكل مواطن. ولا بد أن يأخذ المجتمع الدولي في اعتباره أن إعلان الاستقلال ليس عصا سحرية تحول تيمور الشرقية إلى دولة تامة التكوين في حالة تشغيلية. لقد حان الوقت الآن لإظهار التضامن وكفالة أن يصبح الاستقلال أكثر من مجرد حدث رمزي للاحتفال بعظمة من حاربوا من أجل تقرير المصير.

والاحتفال بالأعمال التي قام بها الأبطال التيموريون الشرقيون له أهميته، ولكن لن يصبح له معنى حقيقيا إلا إذا هُيأت الفرصة لشعب تيمور الشرقية كي يسخر الاستقلال لتوفير سبل العيش بكرامة. وتحقيقا لهذه الغاية، تتسم مواصلة تقديم المجتمع الدولي للمساعدات بأهمية كبرى. ويحدونا الأمل في أن يواصل مجلس الأمن والأجهزة الأخرى التابعة للأمم المتحدة إيلاء أولوية عليا لتيمور الشرقية. الأمر الذي يتطلب ترجمة كلماتنا عن الدعم إلى قرارات حاسمة وإجراءات أكيدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل الفلبين. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مانالو (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء اسمحوا لي يا سيدي أن أعرب عن سرور وفدي لرؤيتكم رئيسا لهذه الجلسة وعن تهانئنا لنجاح وفدكم وقيادته المقتدرة في إدارة أعمال المجلس خلال هذا الشهر.

ونعرب عن الشكر أيضا للأمين العام على تقريره الأخير الشامل عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وإضافة إلى ذلك، نعرب عن تقديرنا للسيد هوارد رئيس الوزراء، والسيد راموس هورتا الوزير الأقدم، والسيد سيرجيو فييرا دي ميلو، على بياناتهم التي ألقوها في وقت مبكر اليوم.

لقد بلغنا مرحلة العمل في تيمور الشرقية. وسوف تواجه جهودنا التي بذلناها خلال فترة تزيد على السنتين اختبارا صعبا ابتداء من ٢٠ أيار/مايو، عندما تعلن تيمور الشرقية استقلالها رسميا. وحسبما لاحظ الأمين العام، هناك أسباب كثيرة للغاية تحمل المجتمع الدولي على الشعور بالفخر لما تحقق في تيمور الشرقية في فترة قصيرة كهذه. وقد يعتبر الكثيرون منا أن من واعي الامتنان حقا أننا قدمنا بعض المساعدات في الجهود الرامية إلى إنشاء تيمور شرقية مستقلة تستند إلى أساس قوي - وتلك قصة نجاح حقيقي في تاريخ الأمم المتحدة.

وفي أوقات النجاح، على غرار ما هو عليه الحال في تيمور الشرقية، يصعب على المرء أن يغالي في الشعور بالرضا عن الذات، وأن نتراخى ونصبح ضحايا لنجاحنا وإنجازاتنا. غير أن الأمل يحدونا في ألا يُثنينا نجاحنا في تيمور الشرقية عن القيام بالمهام الهائلة التي لا يزال يتعين علينا القيام بها.

ونرى أننا لم نصل بعد إلى النقطة التي يمكن لنا أن نطمئن عندها إلى تأمين جهودنا في تيمور الشرقية ودوامها. ولذلك يحث وفدي مجلس الأمن والمجتمع الدولي على التزام اليقظة وكفالة الحفاظ على المكاسب التي جنيناها في تيمور الشرقية حتى الآن والتي نعتزم جنيها في المستقبل، واستمرار هذه المكاسب.

وقد قرأنا تقرير الأمين العام بإمعان. ونرى أنه في جوهره دعوة لا مواربة فيها إلى تقديم التمويل والدعم الملائمين لتيمور الشرقية. وتجتهد كل من الإدارة الانتقالية والأمانة العامة وغيرهما من الشركاء الدوليين في العمل من أجل التوصل إلى خطة شاملة لمستقبل تيمور الشرقية. غير أننا ينبغي أن نعلم أن النجاح في تنفيذ الخطط مهما بلغ

امتيازها سيكون من المستحيل تقريبا بدون التمويل الكافي. فعليه يتوقف إقرار الأمن وبناء هيكل إداري واقتصادي مستدام في تيمور الشرقية.

ونحن لهذا نهيب بالجهات المانحة أن تكثف جهودها لكفالة التمويل الملائم والخالي من المفاجآت للوفاء باحتياجات تيمور الشرقية المتنامية. ومع الأزمات الناشئة في مناطق أخرى من العالم، وتسليط المجتمع الدولي اهتمامه على مكافحة الإرهاب، يحدونا الأمل في ألا تسند تيمور الشرقية لموضع خلفي من الاهتمام، أو ما هو أسوأ من ذلك أن يُنسى أمرها تماما في غمرة التدافع طلبا للمساعدات والدعم في هذا الزمن العصيب. وينبغي ألا يتقاعس المجتمع الدولي عن الاستجابة لطموحات التيموريين الشرقيين، فهم جديرون على أقل تقدير بدعمنا المتصل وتشجيعنا النشط. وقد انتزع شعب تيمور الشرقية الحق في الحرية والاستقلال. ولا يسعنا أن نخذله.

فليس تحقيق الاستقلال في تيمور الشرقية بالإنجاز الهيِّن. ولكنه لا يمكن أن يمثل الفصل الأخير في استراتيجية انسحاب الأمم المتحدة من تيمور الشرقية.

وتؤيد الفلبين إجراء تمديد آخر لولاية الإدارة الانتقالية حتى موعد إعلان الاستقلال في تيمور الشرقية في ٢٠ أيار/مايو. كما نعرب عن تأييدنا بصفة عامة للإطار المقترح للبعثة التي تخلف الإدارة الانتقالية، ونتطلع في هذا الصدد إلى مزيد من التفصيل من الأمين العام. ونحث مجلس الأمن على قبول هذه التوصيات.

ولا تزال الفلبين في الوقت ذاته باقية على التزامها بالمشاركة في عمليات الأمم المتحدة في تيمور الشرقية وتقديم الدعم للشعب التيموري الشرقي في مسعاه التاريخي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل إندونيسيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ويدودو (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه تهاني وفدي لكم يا معالي وزير الخارجية على ترؤسكم مداولات مجلس الأمن خلال شهر كانون الثاني/يناير الجاري. ومن دواعي سرور وفدي أيضا أن يزجي التهنئة لبلغاريا والجمهورية العربية السورية وغينيا والكاميرون والمكسيك، على انضمامها لعضوية مجلس الأمن في ١ كانون الثاني/يناير من هذا العام. وثقتنا مطلقة في أنه سيكون للأعضاء الجدد إسهامات قيمة في أعمال المجلس.

وأود أيضا أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في الترحيب بحضور الممثل الخاص للأمين العام، السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، والوزير الأقدم للشؤون الخارجية والتعاون الخارجي، السيد خوسيه راموس – هورتا، بيننا.

وبعد أن أصغى وفدي باهتمام شديد لإحاطتيهما الإعلاميتين النفّاذتين عن التحديات الماثلة والفرص المتاحة خلال الفترة الانتقالية في تيمور الشرقية، وصولاً إلى لحظة الاستقلال التاريخية والأعمال التحضيرية للبعثة الخلف لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية، فإنه يود أن يؤكد مدى أهمية أن يركز المجتمع الدولي، بما في ذلك إندونيسيا، اهتمامه المتضافر على مستقبل تيمور الشرقية وهي مقبلة على رحلتها إلى بناء دولتها في أيار/مايو من هذا العام، وما بعد ذلك.

ولا يحتاج التزام إندونيسيا ودعمها في هذا الصدد إلى مزيد من التكرار. فقد اشتركت إندونيسيا والإدارة الانتقالية في مختلف المحادثات الثنائية المجدية التي

جرت منذ آخر جلسة للمجلس. وها قد أخذنا بزمام المبادرة من جديد، فقررنا الآن إجراء مباحثات على الصعيد الوزاري مع ممثلي الإدارة الانتقالية وتيمور الشرقية، على أن تعقد في بالي يوم ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢، ويعقبها في اليوم التالي اجتماع وزاري ثلاثي بين إندونيسيا، والإدارة الانتقالية وتيمور الشرقية، واستراليا. وترى حكومتي أن هذه المباحثات تتيح أكثر المنتديات ملاءمة لاستطلاع الطرق والوسائل اللازمة لحل ما يهم الأطراف من مسائل معلقة أوسع نطاقا.

وقد طرأت منذ تشرين الأول/أكتوبر الماضي تطورات مشجعة فيما يتعلق بمسائل اللاجئين والأمن والعدالة والمصالحة. وبالنظر إلى جو الهدوء والاستقرار السائد في منطقة الحدود، فقد ازداد عدد اللاجئين العائدين ازديادا مطردا منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، حتى تجاوز عددهم الآن ١٩٠ ٠٠٠ من التيموريين الشرقيين. وحفز مناخ العودة إلى الأوضاع الطبيعية هذا القائد العسكري الإندونيسي لإقليم أودايانا على إصدار قرار بسحب كتيبتين من الجيش من مقاطعة نوسا تينغارا الشرقية.

وقد طالبت حكومتي بانتظام بإيجاد حل نهائي لمسألة اللاجئين، ليس لأن طول بقاء اللاجئين أدى إلى مشاحنات مع السكان المحليين في نوسا تينغارا الشرقية فحسب، وإنما أيضا لأن هذه المسألة ستزداد تعقيدا واستعصاء على الحل بمرور الوقت. بيد أن ما هو أهم من ذلك أن ترك اللاجئين لمصير تحفُّه الشكوك يمثل في الواقع انتهاكا لحقوق الإنسان الأساسية الخاصة بهم. وبالنظر إلى الانتخابات الرئاسية المقبلة وما سيعقبها من الاستقلال، فإن مشاركتهم النشطة مع بقية مواطنيهم في هذه العمليات الخطيرة الشأن والجوهرية التي يحددون عن طريقها مستقبل بلدهم لهي أمر في المقام الأعلى من الأولوية.

ومن هذا المنطلق أصدرت حكومة إندونيسيا والأمم المتحدة نداء مشتركا بشأن اللاجئين التيموريين الشرقيين في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي في جاكارتا. ومن المتوقع أن يتسنى إعادة نحو ٦٠ ٠٠٠ لاجئ إلى الوطن من خلال هذا المسعى في العام الحالي. ويناشد وفدي البلدان والمؤسسات المانحة من خلال هذه الهيئة أن تتبرع بسخاء لهذه الجهود. ويتسم تقديم الدعم للنداء المشترك في الواقع بأهمية ملحة بشكل خاص، حيث أوقفت حكومتي اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير من هذا العام المساعدة التي كانت تقدمها منذ شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

وبالرغم من ذلك فإن إندونيسيا ستواصل بإمكانياتها المتواضعة توفير مخصصات للجماعات الضعيفة والحالات الطارئة حتى ٣٠ نيسان/أبريل من هذا العام، حين تغلق المخيمات بصورة نهائية. ومن هنا فإن هذه الفترة حاسمة، سيتعين على اللاجئين خلالها أن يتخذوا قرارا نهائيا بالنسبة للخيارين اللذين أتاحتهما لهم حكومتي: فإما أن يقبلوا الإعادة إلى الوطن قبل استقلال بلدهم الوشيك، وإما أن يلتحقوا ببرنامج إندونيسيا لإعادة التوطين.

علاوة على ذلك، تواصل إندونيسيا ووكالات الأمم المتحدة تعزيز التعاون بشأن الإعادة الطوعية إلى الوطن، من قبيل التشجيع على زيارات ”الذهاب للاطلاع على ما يجري“. وقد أنشئ أيضا صندوق خاص للتخفيف من حدة أي إحساس بعدم الأمن فيما يتصل بمستحقات المعاشات التقاعدية لموظفي الحكومة الإندونيسية السابقين الذين عادوا إلى تيمور

الشرقية أو سيقيمون فيها. وستقدم إندونيسيا في نطاق قدراتها المحدودة تبرعا بمبلغ ميلونين من الدولارات للصندوق المذكور.

والمصالحة، بما فيها تشجيع إعادة اللاجئين إلى الوطن، هي في الوقت ذاته عنصر هام في ظروف ما بعد الصراع. ومن دواعي اغتباطنا في هذا الصدد جلسة الحوار التي عقدها السيد شانانا غوسماو مع حوالي ١٠٠٠ من التيموريين الشرقيين، معظمهم من المؤيدين للاستقلال الذاتي، يوم ٣ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وفي الأسبوع الماضي فقط، أكد السيد غوسماو مجددا أن حكومة تيمور الشرقية الجديدة ستكفل سلامتهم في حالة عودتهم إلى الوطن. ووفد بلادي لا يسعه إلا أن يشدد على أهمية مبادرات المصالحة هذه، ويحدوه وطيد الأمل في أن يولي المجتمع الدولي دعمه الكامل لهذه العملية.

ومن المناسب أيضا أن ننوه بأن القوات المسلحة الإندونيسية وقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تعملان معا في تعاون وتنسيق وثيقين بما يفضي إلى ظروف أكثر مؤاتاة على طول الحدود. وقد عقدت لجنة الحدود المشتركة بين تيمور الشرقية وإندونيسيا، في ديلي، اجتماعها الثالث في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، ومن المتوقع أن تستأنف المفاوضات في المستقبل القريب. وفي غضون ذلك اتفق الطرفان على إجراء استطلاع مشترك للحدود في الشهر المقبل. وستواصل حكومتنا تقديم المساعدة التي تعتبرها ضرورية في هذا الصدد، وهي تأمل في أن تدعم جميع الأطراف هذا الجهد بنفس الروح التي تقدم بها هذه المساعدة.

وعملا بتأكيدات إندونيسيا بأن العدالة ستأخذ مجراها، صدر المرسوم الرئاسي رقم 6/M/2002، في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، بخصوص تعيين ١٨ قاضيا للمحكمة المخصصة لحقوق الإنسان، كمتابعة للمرسوم الرئاسي الذي صدر في العام الماضي، لتوسيع اختصاصات المحكمة المخصصة لحقوق الإنسان. ومن المتوقع أن تبدأ هذه المحكمة عملها في الشهر المقبل.

وفيما يتعلق بقضايا أتامبوا، نقضت المحكمة العليا الإندونيسية قرارات المحكمة المحلية لشمال جاكرتا وكذلك قرارات المحكمة العليا لجاكرتا، المتعلقة بالمتهمين الستة، وعدلت الأحكام الصادرة ضدهم، والتي تتراوح بين ١٠ شهور و ٢٠ شهرا، إلى ما بين ٥ إلى ٧ سنوات. وحكومتنا، بينما ترحب بهذا التطور، تحترم استقلال النظام القضائي الوطني احتراما كاملا.

ختاما أقول إن هذا الاجتماع المهم الذي يعقده مجلس الأمن يستحق منا أن نتأمل بتعمق في كل ما يتعلق بمستقبل تيمور الشرقية، وفي الأهداف الجديدة المتوخاة للبعثة الخلف، عقب انتهاء ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، في أيار/مايو ٢٠٠٢. وبعد أن توافق عليها الحكومة الجديدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): والآن أعطي الكلمة للسيد سيرجيو فييرا دي ميللو ليدلي ببضع ملاحظات مقتضبة.

السيد فييرا دي ميللو (تكلم بالانكليزية): توخيا للإيجاز، سأتكلم أيضا بالنيابة عن خوسيه راموس - هورتا.

أود أولا أن أشكر جميع المتكلمين على عباراتهم السخية الموجهة إلى زملائي، وإلى الحكومة الانتقالية الثانية والمؤسسات التيمورية الأخرى وأخص بالذكر منها الجمعية التأسيسية. وأيا كانت إنجازاتنا المشتركة، فلولا الدعم الثابت والإجماعي الذي حبانا به هذا المجلس على مدى الشهور الـ ٢٧ الأخيرة، لما أمكن تحقيقها. ونشكر المجلس على تأييده بالإجماع تمديد ولاية إدارة الأمم المتحدة

الانتقالية في تيمور الشرقية حتى موعد الاستقلال. وفيما يتعلق بالبعثة الخلف، نرحب بالموافقة من حيث المبدأ على المفهوم الوارد في تقرير الأمين العام، وبالتأييد الذي أعرب عنه العديد من المتكلمين لاقتراح الأمين العام بتمويل الوظائف المدنية في المجالات الأساسية من الاعتمادات المقررة لميزانية الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالطلب الموجه من بعض المتكلمين بأن يقدم الأمين العام اقتراحات محددة في تقريره المقبل - أي تقريره عن نهاية البعثة - بشأن وجود الأمم المتحدة في تيمور الشرقية بعد انتهاء البعثة، فقد سجلنا باهتمام شديد المقترحات التي طرحت هنا من جانب وفود عديدة، وبالذات الاتحاد الروسي وفرنسا.

وأود أن أؤكد لممثل غينيا أننا ننظم فعلا لعقد مؤتمر أخير للمانحين في ديلي، قبل حوالي ١٠ أيام من حصول البلد على الاستقلال، وسيكون اجتماعا للمانحين نعرض فيه نتيجة العمل الذي تضطلع به لجنة التخطيط. وتلك النتيجة ستكون بمثابة استراتيجية إنمائية متوسطة الأجل لتيمور الشرقية، وأعتقد أن هذا ما كان يفكر فيه ممثل غينيا.

وأخيرا، وبشأن التعليقات التي استمعنا إليها حول عدد من المواضيع، أود أن أقول إننا أخذناها في الحسبان في الماضي وسنواصل إيلاءها الاعتبار في المستقبل، لأننا نتشاطر قطعا كل هذه الملاحظات، وبخاصة بالنسبة لتمديد ولاية الجمعية التأسيسية، والانتفاع بهذا التمديد في تحسين نص أول دستور لتيمور الشرقية، فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية والنظام القضائي، ولجنة الحقيقة والمصالحة، والتنمية الاقتصادية، وكذلك حالة اللاجئين الباقين في تيمور الغربية.

أود في الختام أن أتوجه بخالص الشكر للمجلس وللوزراء، نيابة عن خوسيه راموس - هورتا والحكومة الانتقالية الثانية التي يمثلها هنا اليوم، على ما حظينا به من دعم وتعاون من هذا المجلس، في سياق مناقشة اليوم التي ستكون بمثابة تشجيع قوي لنا جميعا، ولشعب تيمور الشرقية بصفة خاصة، في المرحلة النهائية من انتقال الإقليم إلى الاستقلال، هذا الإقليم الذي طلب منا المجلس أن نديره ونوجهه.

أشكركم سيادة الوزير غايان على ترؤسكم اجتماع اليوم، ونعرب، من خلالكم، عن امتناننا للسفير كونجول وفريقه على اهتمامهم الشديد وتعاطفهم معنا في التحضير لهذا النقاش الجاري في مجلس الأمن بشأن تيمور الشرقية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد سيرجيو فييرا دي ميللو على كلماته الرقيقة.

لم يعد على قائمتي متكلمون آخرون. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ٢٥/١٦.